جامعة محمد بوضياف المسيلة

الموسم الجامعي 2022/ 2023

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية **قسم العلوم الاسلامية**

مقياس: فلسفة القانون **السنة الثانية ماستر شريعة**

وقانون المحاضرة الرابعة: مدرسة القانون المدني **الأستاذ/ روينة عمر**

الأهداف

مدرسة القانون المدني.

علاقة القانون بالمجتمع.

أهداف القانون.

الفرق بين القانون والتشريع.

المراجع:

فلسفة القانون الطبيعي، محمد السقا.

مقدمة لدراسة فلسفة القانون، فايز محمد حسين.

الوجيز في فلسفة القانون، إدريس فاضلي.

فلسفة القانون والسياسة، عبد الرحمن بدوي عشوش.

القانون الدولي الخاص، أحمد عبد الحميد.

الإنسان القانوني، آلان سوبيو، ترجمة عادل بن نصر.

فلسفة القانون، منذر الشاوي.

3 ـ مدرسة القانون المدني أو القانون الروماني الجرماني

تعود أصول النظام المدني الى القوانين التي أسسها الإمبراطور الروماني

جستنيان الأول حوالي 600 قبل الميلاد ثم تطورت هذه القوانين وتبنتها كثير من الممالك مما أدى لظهور أنظمة قضائية متشابهة في هذه الممالك وتعود تسمية هذا النظام بالنظام الروماني الجرماني كونه يتكون من مجموعتين أساسيتين من القوانين هما:

أولاً: المجموعة اللاتينية أهمها القوانين الفرنسية. وأهمها قانون نابليون بونبارت (1804)

المتكون من قانون الأحوال الشخصية، والقانون التجاري، وقانون الملكية.

ثانياً: قوانين المجموعة الجرمانية وأهمها القوانين الألمانية. مع العلم أن قانون ألمانيا المدني وضع معظمه قبل دستور1949م ويتألف من القانون العام والقانون الخاص الذي هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأشخاص، وقد وضع لأول مرة قانون مدني في المانيا موحد يشمل جميع أرجاء الرايخ الألماني في القرن التاسع عشر الميلادي. (الرايخ

كلمة المانية تعني الإمبراطورية أو المملكة) وقد أصبح مفهوم القانون المدني في العصور

الوسطى مرادفا للقانون الروماني خاصة بعد وضع موسوعة القانون المدني التي جمعت

في عهد الإمبراطور جست نيان لتمييزها عن القانون الكنسي –وقد سبقت الإشارة اليه–

تعريف القانون المدني:

هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي وضعت لتنظيم العلاقات بين الأفراد ويتعلق القانون المدني بنوعين من العلاقات.

أولهما: علاقة الفرد بأسرته وسميت بالأحوال الشخصية،

ثانيهما: يتعلق بعلاقات الأفراد المالية ببعضهم.

وتعود تسمية القانون المدني الى الرومان وهو القانون المطبق في روما على مواطنيها، كما يسمى القانون الذي يطبق خارج روما على الشعوب الخاضعة للإمبراطورية الرومانية بقانون الشعوب، ومن خصائص هذا النظام ما يلي:

أولاً: يعتبر القضاة في القانون المدني محققون لأنهم يتولون التحقيق مع أطراف التقاضي

وتوجيه التهم وتحديد الوقائع من خلال استجواب الشهود ثم تعيين الجزاء القانوني....

ثانياً: دور المحامين في القانون المدني يكاد يكون محصورا في الدفاع عن مصالح موكليهم

وإعداد عرائض الدعوي وتسليمها. أما في القانون المشرك فإن المحامي له صلاحيات

كثيرة منها استجواب الشهود والمتهمين...

ثالثاً: تعتبر النصوص القانونية في القانون المدني هي المرجع الأول والأساسي لكل القضايا

المطروحة على المحكمة، أما في القانون العام الأنجلوسكسوني فإن القاضي يعتمد

حكمه اعتمادا كليا على الرجوع الى السوابق القضائية وللقاضي السلطة لإصدار حكم جديد، هذا الحكم الذي يصبح بدوره من السوابق القضائية التي تحل محل التشريع.

علاقة القانون بالمجتمع

إنَّ علاقة القانون والمُجتمع ببعضهما البعض علاقة أساسيّة ومتينة، فلا يُوجد قانون بِلا مُجتمع، كما أنّه ليس هناك مُجتمع بدون قوانين تحكُمه، ويقول الدكتور محمد حسين في كتابه تاريخ النُّظم القانونيّة: (يوجد ارتباط وثيق بين القانون والمجتمع، ويظل القانون متأثراً بالمجتمع الذي نبت فيه، وكذلك يؤثر القانون في المجتمع الذي يحكمه، فالعلاقة بين المجتمع والقانون علاقة تأثر وتأثير).

ولِتفعيل دور القانون في المُجتمع فلا بُدّ من دِراسته وفهمِه وتحليلِه، كما يجِب إدراك أنَّ القوانين وُضِعت لِتُعالِج المشكلات وتحمي من الجريمة، ولذلك لا بُدّ من وضْع الجزاء والعقوبات لِمُعاقبة مُخالفيها بِدون مبالغة وتضخيم فيها،

فالهدف هو الإصلاح وليس العِقاب، يقول ميشيل فوكو أنّ: (تشديد القوانين والأحكام ضد المُجرمين لن يخفض مُعدّل الجريمة في المُجتمع، لذلك يجب تفعيل منظومة القيم الأخلاقية لِلمُجتمع بعدّها أكثر ردعاً، والتّلويح بِالفضيحة على المُستوى الاجتماعي)

كما ينصح بيسون مُشرّعي القانون قائلاً: (إنّ السّبيل الوحيد لخفض مُعدّل الجريمة تعزيز المنظومة الأخلاقية للمجتمع، امنحوها قُدسيّة خاصّة في الضّمير الاجتماعي، حينها لنْ تكونوا مُضطرين لإصدار الأحكام القاسِية ضد المُجرمين).

أهداف القانون

أهداف القانون ووظائفه

ان أهداف ووظائف القانون يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1ـ القانون وسيلة لإقرار الأمن والمحافظة على النظام في المجتمع : فالقانون يهدف و بالدرجة الاولى الى ضبط و تنظيم سلوك الافراد داخل المجتمع , بحيث يسعى الى التوفيق بين حقوقهم و مصالحهم المتضاربة , مع الحرص على وضع قواعد و ضوابط تحدد ما يجب ان يكون عليه سلوك الفرد داخل مجتمعه و مع محيطه , وذلك من أجل استتباب الأمن و الحفاظ على سلامة الافراد و ممتلكاتهم و استقرار المجتمع ككل.

2 ـ القانون يسعى الى التوفيق بين مصالح الافراد و المصلحة العامة :

ويتحقق بحماية الافراد و صيانة حقوقهم الخاصة و كذا مصالحهم ,وايصا من خلال الحفاظ على كيان المجتمع , و ضمان استقراره و استقرار المصلحة العامة فيه , فالقانون له مهمة قصوى في تنظيم المجتمع تنظيما يوفق بين مصالح الافراد من جهة , و بين الصالح العام من جهة ثانية , مع امكانية تقديم المصلحة العامة على الخاصة في حالة التعارض بينهما . وهذا امر يتطلب الاعتدال و الحرص على عدم اهدار مصلحة لحساب أخرى.

3ـ القانون يسعى الى تحقيق العدل و المساواة بين افراد المجتمع :

ان العدل و المساواة من أسمى الغايات التي يسعى القانون لتحقيقها في المجتمع ككل , فهناك تكامل بين العدالة و المساواة فهما فكرتان تقتضيان عدم التمييز بين الافراد , فكلنا سواسية امام الله و امام القانون , مهما تفاوتت المراتب و المناصب والأعراق و الأوان .... , فالقانون يطبق على كل فرد ينتمي الى المجتمع دون مراعاة لأي اعتبار مما ذكرنا, فأحكام القانون تطبق على الكل دون استثناء.

4 ـ القانون يسعى الى تحقيق الاستقرار الاجتماعي :

يسعى القانون الى تحقيق الأستقرارالاجتماعي , فهناك تكامل و انسجام بين أهداف القانون كلها , فكلها قيم لا يجب فصلها عن بعض, فالمجتمع بحاجة دائمة الى الاستقرار و الامن و الطمأنينة , فبدون ذلك ستعم الفوضى و تضطرب العلاقات و تهدر الحقوق لذا

فالقانون هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الامن و الاستقرار الجماعي و النظام العام,

5 ـ يسعى القانون الى تحقيق سبل التقدم الاقتصادي و الاجتماعي :

من أهداف القانون الارتقاء بالمجتمع و تحقيق سبل تقدمه من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية فعلى المستوى الاقتصادي فكل

الاقتصادية تحتاج الى قوانين تنظمية تحفظ حقوق المتعاملين في هذا المجال وتعد الجزاء في حال الاخلال بهذه القواعد.

اما على المستوى الاجتماعي , فالقانون يسعى دائما الى النهوض بالمجتمع , و تحقيق توازنه و تقدمه , مثال ذلك قانون الشغل الذي ينظم علاقات الشغل و الحفاظ على حقوق الطبقة الشغيلة في خالة تضررها , كما يسعى ايضا للحفاظ على المحيط الاجتماعي للفرد كحماية الاسرة التي تعتبر الخلية الاساس في المجتمع و النواة الاولى للفرد , فالقانون يسعى دائما الى ما هو ايجابي و يضمن لكل ذي حق حقه.

6 ـ ضرورة القانون لحماية الحقوق :

هناك علاقة ترابط و تكامل بين الحقوق والقانون فالقانون باعتباره مجموعة من القواعد التي تنظم سلوك الفرد في المجتمع وتنظم علاقته مع غيره , والحقوق باعتبارها مصالح وصلاحيات يحفظها ويحميها القانون لأصحابها فبهذا يتضح التكامل بينهما لان الحق هو نتاج للقانون , فالحقوق لا توجد و لا تحترم الا في ظل القانون و بوجوده.